

# التَّصَوُّرُ وَالتَّصَدِيقُ فِي الْمَنْطِقِ وَالنَّحْوِ وَالبَلَاغَةِ

جمهورية إيران الإسلامية

بهاء الدين خزبي

طالب دكتوراه قسم اللغة العربية وآدابها - جامعة آزاد الإسلامية -

آبادان

الأستاذ المشارك الدكتور

جواد سعدون زاده

جامعة الشهيد تشرمان الأهواز - كلية الإلهيات والمعرف الإسلامية

sohadjaderi@yahoo.com

## ملخص البحث:

اشتمل هذا البحث علي تحقيق معني التصور و التصديق و تعريفها في المنطق و النحو و البلاغة . فالتصور و التصديق مصطلحان منطقيان يدل الأول علي إدراك الشيء إدراكاً خالياً من الحكم ، كما يدل الثاني علي الإدراك المشتمل علي الحكم . و لا يوجد في النحو أو البلاغة مصطلح خاص لهذين الأمرين ، لأن هذين المصطلحين يختصان بأقسام العلم و ليس هناك مكان في النحو و البلاغة للعلم و أقسامه . فعلماء النحو و البلاغة ، عندما يستخدمون هذين المصطلحين لا يقصدون إلا مفهوما المنطقي .

و ختم البحث بمجموعة من النتائج منها :

- ١- استقرار مصطلحي التصور والتصديق في القرن السادس الهجري على يد السكاكي بعد فصل العلوم والفنون عن بعضها ، وسيطرة النزعة الجدلية على (مفتاح العلوم) ، وغلبة النظرة العقلية ، والمنطقية عليه .
- ٢- ان كل تصديق مسبق بالتصور .
- ٣- (نعم) أم حروف الايجاب والتصديق ، اذ تدخل على الخبر، والاستفهام، والاثبات، والنفي فتفيد تصديق ما قبلها اثباتا كان، او نفيا في الخبر، والاستفهام ، لكنها عند المبرد لكل كلام لا نفي فيه . اما (بلى) فلا تاتي الا بعد نفي .

٤- يكثر التصديق في الجمل الفعلية ، ويقل في الجمل الاسمية ، لان النفي والاثبات انما يتوجهان الى المعاني ، والاحداث التي هي مدلولات الافعال لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء .

كلمات مفتاحية: التَّصَوُّرُ، التَّصْدِيقُ، المنطق، النَّحْوُ، البلاغة

#### المقدمة:

تصورنا آياتك و صدقنا برسالاتك و آمنابججك و بيناتك فاهدنا سبيل رحماتك وأعدنا من شر نعماتك كثيرا ما تتداخل المعارف والعلوم فتتبادل التأثير ويغذي بعضها بعضا، ومن ذلك ما وقع بين المنطق والبلاغة طوال العهد العباسي إبان انفتاح الثقافة العربية على غيرها من الثقافات المتحضرة. ويتميز هذا التداخل بأنه كان ينبع من الفلسفة و المنطق و يصب في البلاغة وليس العكس. ويُعدُّ أواخر القرن الثاني مرحلة من مراحل النضوج المنطقي عند نخاة العرب ، وجاء ذلك بعد إتمام عملية الجمع والاستقراء والقياس ، وقد ظهر ذلك واضحا في آرائهم وتفكيرهم على حدِّ سواء.

التصور و التصديق مصطلحان منطقيان يدل الأول علي إدراك الشيء إدراكاً خالياً من الحكم ، كما يدل الثاني علي الإدراك المشتمل علي الحكم. و لا يوجد في النحو أو البلاغة مصطلح خاص لهذين الأمرين، لأن هذين المصطلحين يختصان بأقسام العلم و ليس هناك مكان في النحو و البلاغة للعلم و أقسامه. فعلماء النحو و البلاغة، عندما يستخدمون هذين المصطلحين لا يقصدون إلا مفهومهما المنطقي.

اعتمدنا في تدوين هذا البحث على المنهج الميداني حيث قمنا بقراءة الكثير من الكتب المنطقية و النحوية و البيانية في هذا الباب ومراجعة العديد من المكتبات في مدة تزيد على العام. وفي ما يختص بخلفية البحث يمكن القول أنه لم تكن هناك دراسة مقارنة عن هذين المصطلحين بين علوم المنطق و النحو و البلاغة ولم يتطرق اليه أحد من قبل بهذا الاسلوب، ومن الناحية العلمية والأدبية: تساعد هذه الدراسة الباحثين في الأدب العربي من نحو و بلاغة و ايضاً علم المنطق كي يطلعوا على معني و مفهوم هذين المصطلحين و تسربهما من المنطق الي النحو فالبلاغة .

## ١- الكلام و تقسيماته

### أضرب الكلام

الكلام ضربان : خبر وانشاء . و قال كثيرون : ثلاثة : خير ، طلب ، و انشاء . لأنَّ الكلام عندهم إما أن يحتمل التصديق و التكذيب ، أو لا : الأول خبر ، و الثاني : ان اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء ، و إن لم يقترن بل تأخر عنه فهو طلب . (السيوطي ، ١٤٢٢ هـ . : ١٤٧/٢ ) اما عند السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) ، فهو خبر و طلب (السكاكي ، ١٩٨١ م . : ٣٤٤ ) و التقسيم المعول عليه هو : خبر و انشاء .

الخبر : هو كلام يحتمل الصدق و الكذب لذاته (القزويني ، ٢٠٠٣ م . : ٢٤) . أي بقطع النظر عن خصوص المخبر او خصوص الخبر . و انما ينظر في احتمال الصدق و الكذب الي الكلام نفسه لا الي قائله . و ذلك لتدخل الاخبار الواجبة الصدق كاخبار الله تعالى ، أي : كل ما يخبرنا الله به ، و اخبار رسله ، و البديهيات المألوفة ، و النظريات المتعين صدقها و لا تحتمل شكاً و لتدخل الاخبار الواجبة الكذب كاخبار المتنبئين في دعوي النبوة ، و الاخبار المناقضة للبديهيات ، مثل : الجزء اكبر من الكل ... (الهاشمي ، ١٩٦٠ م . : ٥٣)

لكل خبر تتلفظ به نسبتان :

١-نسبة تفهم من الخبر ، ويدل عليها الكلام ، و تسمى النسبة الكلامية .  
٢-نسبة اخرى تفهم من الخارج و الواقع بقطع النظر عن الخبر ، و تسمى النسبة الخارجية ، فان طابقت النسبة الكلامية النسبة الخارجية في الايجاب او في النفي كان الكلام صدقا ، و الا كان كذبا . فصدق الخبر إذا مطابقته الواقع و الخارج ، و كذبه عدمها . و هو مذهب الجمهور .

والاصل في الخبر ان يلقي لاحد غرضين :

١- افادة المخاطب الحكم الذي تضمنته الجملة ، و يسمى ذلك الحكم فائدة الخبر ، كقولك : ( زيد قائم ) . لمن لا يعرف انه قائم .

٢- افادة المخاطب ان المتكلم ، أي المخبر عالم بالحكم ، و يسمى ذلك لازم فائدة الخبر ،

كقولك لمن زيد عنده و لا يعلم انك تعلم ذلك : ( زيد عندك )

اما اضرب الخبر ، فهي ثلاثة انواع :

- الابتدائي : هو العاري عن التأكيد ، انما يفيد الخالي الذهن .
- الطلبي : هو المؤكد بمؤكد ، يفيد المتردد .
- الانكاري : المنكر للحكم ، وهذا يجب ان يؤكد له الكلام بقدر انكاره قوة وضعفا (القزويني ، ٢٠٠٣ م . : ٢٨)

الانشاء : كل كلام لا يحتمل الصدق والكذب لذاته ، لانه ليس لمدلول لفظه قبل النطق به واقع خارجي يطابقه اولا يطابقه (مطلوب ، ١٩٨٣ م . ٣٣٢/١ )  
اقسام الانشاء :

#### الانشاء قسمان طلبي وغير طلبي .

فالانشاء الطلبي : هو ما يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب وهو خمسة انواع : الامر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني والنداء ، . وهذه هي الموضوعات التي تحدث عنها البلاغيون في مبحث الانشاء ، وكل واحد منها لا يحتمل صدقا ولا كذبا ، انما يُطلب به حصول شيء لم يكن حاصلًا وقت الطلب ولذلك يسمى الانشاء فيها طليبا .  
الانشاء غير الطلبي : هو ما لا يستدعي مطلوبا وله اساليب متعددة : كصيغ المدح والذم والقسم و الرجاء و صيغ العقود .

والذي يهتم البليغ بالبحث عنه هو القسم الاول ، لان فيه من المزايا واللطائف ما ليس في القسم الثاني ، ولان كثيرا من الانشاءات غير الطلبيية اخبار في الاصل نقلت الى الانشاء (القزويني ، ٢٠٠٣ م . : ١٢٩) . وهكذا " حدد البلاغيون نوعين عامين من الاسلوب هما : (الخبر) و (الانشاء) ، وبنوا التفريق بينهما على احتمال الصدق والكذب وعدم احتمالهما . وهو معيار منطقي لا فني . ولقد ادى اعتمادهم على هذا المعيار الى اضطرابهم الى التهرب من نسبة (الشرط) نسبة قاطعة الى احد الاسلوبين ، واعتباره اسلوبا ثالثا قائما بذاته ، يجوز عليه الصدق والكذب حينًا ، نحو: (ان بدا ضوء الشمس فالوقت نهار) ، ولا يجوز حينًا اخر نحو : ( ان سمعت العويل فرحم الله زيدا ) ، لان الكلام هنا ليس له نسبة خارجية توافق او تخالف النسبة الكلامية لهذا السبب نظر علماء المعاني الى الشرط باعتباره صورة من صور التقييد على نحو ما رآه الاصوليون قبلهم (حسن ، ١٩٨٨ م . : ٣٤٨ ) " ومن هنا يشير الدكتور تمام حسان الى قول القزويني الذي ذكرناه في تعريف (الانشاء) وهو " ووجه الحصر ان الكلام اما خبر او

انشاء ... الى اخره (القزويني ، ٢٠٠٣ م. : ٢٣ ) " فيقول : والناظر الى هذا الكلام يلاحظ ان القزويني يضع مباحث علم المعاني في نطاق اسناد الجملة ، وعلاقتها الداخلية والخارجية واساليبها ، وهو كلام لا يبعد بالمعاني عن النحو .

غير ان الفارق بين النحو وعلم المعاني لا يقتصر على اختلافهما بين التحليل والتركيب ، وانما يمتد كذلك الى منطلق كل منهما وغايته . فالنحو يجعل نقطة البداية هي المعاني ، وينطلق منها للوصول الى غايته من المعاني ، وذلك ما نلاحظه بوضوح في اعراب الجملة ، اذ تبدأ بالمبنى وتنتهي الى المعنى . اما علم المعاني فرمما اتجه اتجاها معاكسا لاتجاه النحو ، فبدأ من منطلق المعنى باحثا عن المبنى . ولامر ما قال البلاغيون : (لكل مقام مقال) . فالمعنى هو الذي يقتضي الذكر ، او الحذف ، والاظهار ، او الاضمار ، والتقديم او التأخير ، والفصل او الوصل ، والخبر ، او الانشاء ، والقصر او الاطلاق ، وهلم جرا .

#### الاستفهام و ادواته :

الاستفهام في اصل اللغة هو : طلب الفهم . وكذا هو في اصطلاح النحويين " طلب الفهم " ايضا ( ابن هشام ، ١٩٧٩ م. : ١٧ ) .

ولكن الدائر في كتب البلاغة هو أن الإستفهام من اساليب الانشاء او الطلب التي فطن لها اوائل المؤلفين والبلاغيين ، وقد عقد له سيبويه بابا سماه (باب الاستفهام) وتحدث فيه عن ادواته ، وتكلم عليه الفراء والمبرد ، ودخل في الدراسات البلاغية وقال السكاكي : " الاستفهام لطلب حصول في الذهن ، والمطلوب حصوله في الذهن اما ان يكون حكما بشيء على شيء ، او لا يكون . والاول هو التصديق ويمتنع انفكاكه من تصور الطرفين والثاني هو التصور ولا يمتنع انفكاكه من التصديق " (السكاكي ، ١٩٨١ م. : ٥٢٤ ) .

#### ٢-التصور

##### تطور مفهوم التصور من المعنى اللغوي الى المعنى الاصطلاحي :

التصور : لغة : " تصورت الشيء : توهمت صورته فتصور لي . ولا اتصور ما تقول " (ابن منظور ، د.ت : ٤٣٨/٧ ) فالتصور : " هو حصول الموجودات العقلية في

النفس". وأما في الاصطلاح: "فهو ادراك الماهية و (الماهية): تطلق غالباً على الامر المتعقل، مثل: المتعقل من الانسان، وهو الحيوان الناطق مع قطع النظر عن الوجود الخارجي، (الرجاني، ٢٠٠٣م: ١٦٠) من غير ان يحكم عليها بنفي او اثبات" (نفس المصدر: ٤٧).

فالتصور "هو ادراك المفرد أي تعيينه" (مطلوب، ١٩٨٣م. ١٨٢/١) ويكون ذلك عند التردد في تعيين احد الشئيين وتحديد المختص منهما بالامر الذي يعرفه المتكلم ويسأل عن صاحبه الحقيقي ليعرفه على وجه اليقين، لا التردد والشك (حسن، ١٩٧٥ م. - ٥٨٩/٣).

ولا بد من الاشارة الى ان المتبع للمصطلحات المنطقية ومنها التصور والتصديق تبعاً تاريخياً في مصنفات علماء النحو في القرون الخمسة الاولى من الهجرة يرى انهما لم يكونا مستعملين عند النحويين في بحث الاستفهام، "حيث كانت الثقافة العربية ممزجة اشد الامتزاج، فالمصنف الواحد لا يعالج علماً محمداً، وانما هو موسوعة كاملة، تشمل الوان الثقافة العربية كلها من ادب ولغة، وبلاغة وتفسير، ونحو وتصريف، فتعطي صورة كاملة لفن القول، ودقة التعبير، لأن الفصل بين العلوم لم يكن المرمى الذي يهدف اليه العلماء في هذه الفترة المضئنة المشتملة على عيون كل فن، ورائع كل لون" (حسين، د. ت: ٥). وليس من شك بان هذه الاصول التي الفت في القرون الخمسة الاولى هي المصادر الاصلية لثقافتنا العربية والاسلامية (نفس المصدر: ٦). ان العلوم والفنون في عصر سيبويه لم تكن قد تحددت بعد او دخلت في دور التصنيف والتقسيم، وانما كانت متداخلة وسيبويه في ادراكه لتداخلها قد اهتدى الى ربط النحو بالمعاني، حتى تطور هذا الفن على يد عبد القاهر الجرجاني، ثم ازهقت روحه في قبضة السكاكي حين فصل بعضها عن بعض. فوضع المصطلحات لم يكن يعني العلماء في ذلك القرن. وقبل ان نتحدث عن مفهوم التصور عند النحويين والبلاغيين لا بد لنا من ان نتحدث عن التصور عند المناطقة بوصفهم اسبق من النحويين والبلاغيين في استعمالهم مصطلحي التصور والتصديق.

## ٢-١-التصور عند المناطقة :

ان التصور ،والادراك ، والعلم كلها الفاظ لمعنى واحد ، وهو حضور صورة الاشياء عند العقل (الكلنبوى ، د.ت : ١١).

فالتصور عند ابن سينا (ت ٤٢٩ هـ) هو العلم الاول ، وهو ان تدرك امرا ساذجا من دون ان تحكم عليه بنفي او اثبات ، مثل تصورنا ماهية الانسان (الشهرستاني ، ١٩٩٩ م . : ٣٣٠) . يقول ابن سينا : التصور مبدأ للتصديق ، فان كل ما يصدق به فهو متصور اولاً ، ولا ينعكس (ابن سينا ، ٢٠٠٢ م . : ٦٣).

ويقول الشيخ محمد رضا المظفر : "واما التصور فيتعلق باحد اربعة امور :

- ١- (المفرد) من اسم ، وفعل ، وحرف .
- ٢- (النسبة في الخبر) عند الشك فيها او توهمها ، حيث لا تصديق ، كتصورنا لنسبة السكنى الى المريخ - مثلاً - عندما يقال : (المريخ - مسكون).
- ٣- (النسبة في الانشاء) من امر، ونهي، وتمن، واستفهام .... الى اخر الامور الانشائية التي لا واقع لها وراء الكلام ، فلا مطابقة فيها للواقع خارج الكلام ، فلا تصديق ولا اذعان..
- ٤- (المركب الناقص) كالمضاف والمضاف اليه ، والشبيه بالمضاف، والموصول وصلته ، والصفة والموصوف ، وكل واحد من طرفي الجملة الشرطية ... الى اخر المركبات الناقصة التي لا يستتبع تصورها تصديقاً واذعاناً ففي قوله تعالى : ﴿وَأَتَّكُم مِّن كُلِّ مَاسٍ لِّتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴿٣٤﴾﴾ (ابراهيم / ٣٤) . الشرط (تععدوا نعمة الله) معلوم تصوري ، والجزاء (لا تحصوها) معلوم تصوري ايضاً . وانما كانا معلومين تصوريين ، لأنهما وقعا كذلك جزاءً وشرطاً في الجملة الشرطية والاففي انفسهما لولاها ، كل منهما معلوم تصديقي . وقوله (نعمة الله) معلوم تصوري مضاف . ومجموع الجملة معلوم تصديقي (المظفر ، ١٣٢١ هـ . : ١٤) . هذا هو التصور عند المناطقة...

## ٢-٢-التصور عند النحويين :

وها نحن نجد لمفهوم التصور في العربية جذورا وضع بذورها سيويه اذ يقول في باب (ام) : " اذا كان الكلام بها بمنزلة (ايهما وايهم) وذلك قولك : (ازيد عندك ام عمرو

(؟) و (أزيدا لقيت ام بشرًا؟) فانت الان مدع ان عنده احدهما ، لأنك اذا قلت : ايهما عندك وايهما لقيت ؟ فانت مدع ان المسؤول قد لقي احدهما ، او ان عنده احدهما ، الا ان علمك قد استوى فيهما لا تدري ايهما هو .

والدليل على ان قولك : ( ازيد عندك ام عمرو ؟ ) بمنزلة قولك : ايهما عندك؟ انك لو قلت : ( ازيد عندك ام بشر ؟ ) فقال المسؤول : لا ، كان محالا ، كما انه اذا قال : ايهما عندك ؟ فقال : لا ، فقد احوال" (سيبويه ، ١٩٨٣م. : ١٦٩/٣ ) والملاحظ ان سيبويه اول من فرق بين الاستفهام عن النسبة والاستفهام عن تعيين المفرد .

ويأتي عبد القاهر الجرجاني شارحا في كتابه (المقصد في شرح الايضاح ) وموضحا المقصود من قول ابي علي الفارسي في الفصل بين (أو) و (أم) بقوله : فالفرق بينهما ان (او) تفيد الشك من انك اذا قلت : (ضربت زيدا أو عمرا) ، كان الضرب واقعا على احدهما ، فاذا اتيت بـ ( او ) بعد همزة الاستفهام ، دل على انك تستفهم المتكلم عن احدهما ، كما دل في قولك : ضربت زيدا أو عمرا ، على ان الضرب اصاب احدهما كأنك قصدت ان تقول : ( ازيد عندك ؟ ) ثم طننت انه يجوز ان يكون ( عمرو ) عنده ، فأتيت بـ ( أو ) فقلت او عمرو ... واذا كان قولك : (أزيد او عمرو) بمنزلة أ أحدهما عندك؟ كان الواجب على المسؤول ان يقول: (لا)، ان لم يكن واحد منهما عنده او يقول: ( نعم ) ، ان كان أحدهما عنده ، واما ( أم ) فمعناها التعيين .

### ٣-٢-التصور عند البلاغيين :

اما البلاغيون ، فمن الذين تكلموا على الاستفهام بالهمزة ابو الحسين بن وهب الكاتب المتوفى في حدود (٣٣٧ هـ) اذ يقول : " ومن السؤال ما هو محذور ، ومنه ما هو مفوض . فالمحذور ما حظرت فيه على المجيب ان يجيب الا ببعض السؤال ، كقولك : ( الحما اكلت ام خبزا؟) فقد حظرت عليه ان يجيبك الا بأحدهما . والمفوض كقولك : ( ما اكلت؟) فله ان يقول ما شاء من المأكولات ، لأنك قد فوضت الجواب اليه" (الكاتب ، ١٩٦٧م. : ١١٣ ) . وبهذا يكون ابن وهب الكاتب قد ساهم في وضع ضوابط من ضوابط همزة التعيين .

وهذا جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب ( ت ٧٣٩ هـ) فلم يتحدث عن مفهوم التصور في كتابه تلخيص المفتاح ، ولكنه اكتفى بضرب الامثلة ،



فمثال التصور قولك: ( ادبس في الاناء ام عسل؟ ) و( افي الخاوية دبسك ام في الزق ؟ ) ( القزويني ، ١٩٣٢م . : ١٥٤ ) .

اما في ( الايضاح ) فلم يشرح القزويني ويفصل ما في ( التلخيص ) ، بل جاءت العبارات في ذلك المصطلح على ما كانت عليه في ( التلخيص ) من غير زيادة ( القزويني ، ٢٠٠٣ م . : ١٣٠ ) .

يقول يحيى بن حمزة بن علي بن ابراهيم العلوي اليميني ( ت ٧٤٩ هـ ) في بيان ما يكون دالا على التصور والتصديق جميعا ، وهذا هو الهمزة ، فافادتها للتصور في مثل قولك : ( ا ادامك زيت ام عسل ؟ ) ... فيكون الجواب بذكر حقيقة الشيء وتصور ماهيته ، وهذه هي فائدة التصور ( العلوي ، د . ت : ٢٨٩/٣ ) ... والامر كذلك عند شراح التلخيص ومنهم : التفتازاني ( التفتازاني ، د . ت : ٢٤٧/٢ ) او عند اصحاب الحواشي مثل حاشية الشيخ محمد الدسوقي ( الدسوقي ، ١٩٩٢م . : ٢٤٨/٢ ) الا ان البرقوقى شارح كلام القزويني انفرد بقوله : " وانا اذا انعمنا النظر والطفنا الفكر وجدنا ( الهمزة ) لا تكون الا لطلب ( التصديق ) في سائر احوالها ، لانه اذا قصد تعيين المسند اليه فالمطلوب هو العلم بتعيين النسبة فاذا قلت : ( ازيد قام ام عمرو ؟ ) فانما تسال عن تعيين النسبة في احدهما ، اما ( زيد ) و ( عمرو ) فكلاهما معلوم وكذلك اسناد القيام لاحدهما فاعرف هذا ولا تكن رهين التقليد " ( القزويني ، ١٩٣٢م . : ١٥٤ ) .

وهكذا انتقل مصطلح التصور من المعنى اللغوي الى المعنى الاصطلاحي كجزء قائم بذاته ( من علم المعاني ) لانه من المعاني العامة ويدخل في دائرة الطلب - عند البلاغيين ومن تابعهم من النحويين المتأخرين ، له قواعده وضوابطه الخاصة التي امتدت جذورها من القرون الخمسة الاولى التي اهتدى علماءها الاوائل الى ربط النحو بالمعاني بدءا من سيبويه ووصولاً الى عبد القاهر الجرجاني حتى استقرت على يد السكاكي بعد سيطرة النزعة الجدلية وغلبة النظرة العقلية والمنطقية عليه ان ادخل في كتابه ( مفتاح العلوم ) كثيرا من مصطلحات علم المنطق ومنها التصور والتصديق .

وصفوة القول : ان علماء النحو الاوائل في القرون الخمسة الاولى لم يستعملوا مصطلح ( التصور ) الا انهم هم الذين ثروا بذوره فامتدت جذورها فيما بعد مرورا بالسكاكي ومن تابعه من البلاغيين والنحويين والشراح الى عصرنا هذا . فسيبويه تحدث

عن همزة التعيين في باب (ام) المتصلة المعادلة وكذلك من تابعه ، اما عبد القاهر الجرجاني ، فتحدث عنها في باب التقديم والتأخير . اذ وضع اصلا يرجع اليه ، مفاده : كل تقديم يختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير (الجرجاني ، ١٩٩٢م . : ١١٠ ) . وبدا في هذا بالبحث عن الاستفهام بالهمزة ، لانه يرى انه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم وهكذا وضع الامثلة وضرب الشواهد وحلل المعاني والدلالات ..

#### ٤-٢- حكم الهمزة التي لطلب التصور عند النحويين والبلاغيين

يبدو لنا عند استقراء الامثلة والشواهد في باب همزة التعيين انه لا يليها الا المستفهم عنه ، لكن سيويوه يقول بعد عرضه هذا المثال: ( أزيذا لقيت أم بشرًا ؟ ) (سيويوه ، ١٩٨٣م : ١٦٩/٣ ) : " اعلم انك إذا اردت هذا المعنى فتقديم الاسم احسن لأنك لا تسأله عن اللقاء ، وانما تسأله عن احد الاسمين لا تدري ايهما هو ، فبدأت بالاسم لأنك تقصد قصد ان يبين لك أي الاسمين في هذا الحال ، وجعلت الاسم الاخر عديلاً للأول ، فصار الذي لا تسأل عنه بينهما .

ولو قلت : ( أ لقيت زيدا ام عمرا ؟ ) كان جائزا حسنا او قلت : (اعندك زيد ام عمرو ؟ ) كان كذلك .

وانما كان تقديم الاسم ههنا احسن ولم يجز للآخر الا ان يكون مؤخرا ، لانه قصد قصد احد الاسمين ، فبدأ بأحدهما ، لأن حاجته احدهما ، فبدأ به مع القصة التي لا يسأل عنها ، لانه انما يسأل عن احدهما من أجلها ، فانما يفرغ مما يقصد قصده بقصته ثم يعدله بالثاني " (نفس المصدر ، ١٦٩/٣) . ويضرب سيويوه مثالا آخر هو : ( اضربت زيدا أم قتلته ؟ ) يقول في ذلك : " فالبدء ههنا بالفعل احسن ، لأنك انما تسأل عن احدهما لا تدري ايهما كان ، ولا تسأل عن موضع احدهما ، فالبدء بالفعل ههنا احسن ، كما كان البدء بالاسم ثم فيما ذكرنا احسن كأنك قلت : أي ذاك كان بزید . وتقول : ( اضربت أم قتلت زيدا ؟ ) لأنك مدع أحد الفعلين : ولا تدري ايهما هو ، كأنك قلت : أي ذاك كان بزید " (نفس المصدر ، ١٧١/٣) . ثم يقول : " وتقول : ( ما ادري اقام ام قعد ؟ ) ، إذا اردت : ( ما ادري ايهما كان ) . وتقول : ( ما ادري اقام او قعد ؟ ) ، إذا اردت : انه لم يكن بين قيامه وعوده شيء ، كأنه قال : لا ادعي انه كان منه في تلك الحال قيام ولا قعود بعد قيامه أي : لم أعد قيامه قياما ولم يستبن لي قعود بعد قيامه "

(نفس المصدر ، ١٧١/٣). الملاحظ على ما تقدم ان مجيء المسؤول عنه بعد همزة التعيين مباشرة هو الامثل ، أي لغة عالية وبها اخذ النحويون المتقدمون والمتأخرون . كما تحدث البلاغيون عن حكم الهمزة التي لطلب التصور . اذ كان اهتمام عبد القاهر الجرجاني منصبا على توضيح ان ما يلي الهمزة يكون دائما هو المراد بمعناها ، اصليا او غير اصلي (الجرجاني ، ١٩٩٢م : ١١١). وهذا الزمخشري يرى ان المستفهم عنه هو ما يلي الهمزة وحينما يدخل معنى جديد على حرف الاستفهام كالانكار او التعجب فان الذي يلي هذا الحرف هو المقصود بهذا المعنى الجديد.

وما قاله الزمخشري جاء في تفسير قوله تعالى : " ومنهم من يستمعون اليك أفانت تسمع الصم ولو كانوا لا يعقلون ومنهم من ينظر اليك أفانت تهدي العمي ولو كانوا لا يبصرون " (يونس / ٤٢ ، ٤٣). وقوله : " أفانت - أفانت " دلالة على انه لا يقدر على اسماعهم وهدايتهم الا الله - عز وجل - بالقسر والالغاء ، كما لا يقدر على رد الاصم والاعمى المسلوب العقل ، حديدي السمع والبصر راجحي العقل الا هو وحده " (الزمخشري ، د.ت : ٢٣٩/٢). وهكذا الامر عند البلاغيين كافة .

### ٣- التصديق

التصديق : لغة : " من صدقه فيما قال ، وقوله مصدق ... وعنده مصداق ذلك " (الزمخشري ، ٢٠٠١ م : ٤١٧).

### التصديق عند المناطقة :

هو " ادراك الحكم او النسبة بين طرفي القضية (مصطفى ، وآخرون ، ١٩٦٠ م : ٥١٠/١). " فالتصديق عند ابن سينا (ت ٤٢٩ هـ) هو ان تدرك امرا ويمكن ان تحكم عليه بنفي او اثبات ، تصديقنا بأن لكل مبدأ (ابن سينا ، ٢٠٠٢ م : ٦٣). اذا " يسمي المنطقيون معرفة المفردات تصورا ويسمون معرفة النسبة الخبرية بين المفردات تصديقا . لذلك فان ادراك الامور عندهم : اما تصور ، واما تصديق " (خليل ، ٢٠٠١ م : ٢٦٥).

يقول الشيخ محمد رضا المظفر: التصديق ايضا تصور ولكنه تصور يستتبع الحكم وقناعة النفس و تصديقها . (المظفر ، ١٣٢١ هـ : ١٤)

التصديق عند التحويين : التصديق ضربان : ايجابي و سلبي

أولاً : التصديق الايجابي : يكون التصديق الايجابي بـ (الهمزة) ، و (هل) .

#### ١- التصديق بـ (الهمزة) :

ان ذكر المصطلحات البلاغية في عصر سيبويه لم يكن ذا شأن خطير اذ ان العلوم والفنون لم تكن قد تحددت بعد او دخلت في دور التصنيف والتقسيم ووضع المصطلحات عنوانا على كل قسم ، بل كانت متداخلة .. ومن هنا نستطيع ان نقول ان سيبويه قد اسهم اسهاما فعالا في وضع الاساس واقامة البناء للبيان العربي اذ كان النحو عنده يشمل تاليف الجمل ونظمها وسر تركيبها فضلا عن كونه يعرض لبعض الخصائص الاسلوبية التي عني بها فيما بعد علم المعاني ، مثل : التقديم والتأخير، والحذف والذكر... كما يعرض لبعض المعاني المختلفة لبعض الادوات اذ ينطلق في حديثه عن همزة الاستفهام من باب (ام) منقطعة فيقول : " وذلك قولك : ( امرو عندك ام عندك زيد ؟ ) فهذا ليس بمنزلة ايها عندك ؟ ويدل على ان هذا الاخر منقطع من الاول قول الرجل : انها لابل ، ثم يقول : ام شاء يا قوم . فكما جاءت (ام) ههنا بعد الخبر منقطعة ، كذلك تجيء بعد الاستفهام ، وذلك انه حين قال : امرو عندك ؟ فقد ظن انه عنده ، ثم ادركه مثل ذلك الظن في زيد بعد ان استغنى كلامه ، وكذلك انها لابل ام شاء ، انما ادركه الشك حيث مضى كلامه على اليقين .

ويقول سيبويه : ومن ذلك ايضا : عندك زيد ام لا ؟ كانه حيث قال : عندك زيد ، كان يظن انه عنده ، ثم ادركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال : ام لا . (سيبويه ، ١٩٨٣م : ١٧٤/٣) .

يقول الباحث عباس حسن في نوع (ام) المنقطعة الواقعة بعد همزة الاستفهام الحقيقي : يشترط ان يكون ما بعدها تقيض ما قبلها ، مثل : ( افاكهة عندك ام لا ؟ ) لان المتكلم لو اقتصر على الجملة الاولى لكان المعنى المستقل كافيا مستغنيا عن معنى الجملة الثانية - كالشان في (ام) المنقطعة - ولكان الجواب : ( نعم ) او ( لا ) ونحوهما ، على حسب المراد من غير حاجة الى المعنى الثاني . وانما ذكر ما بعدها لبيان ان المتكلم عرض له ظن الانتفاء فاستفهم منه ضاربا عن الثبوت ، ولولا ذلك لضاع قوله : ( ام لا ) بغير فائدة مجددة أي : هي تغير ظن كونه عنده الى ظن انه ليس عنده ، وهذا معنى الانتقطاع والاضراب ( الاسترابادي ، ١٩٩٨م : ٤٣٦/٤ ) . فان لم يكن الثاني تقيض الاول ؛ نحو

: ( افاكهة اكلت ام خبزا ؟ ) كانت (ام) محتملة للاتصال والانقطاع فان كان السؤال عن تعيين الماكول مع تيقن وقوع الاكل على احدهما فمتصلة ، وان كان السائل قد عرض له الظن بان الماكول هو الخبز بعد ظنه ان الماكول هو الفاكهة ، فاستفهم عن الثاني مضربا عن الاول فهي منقطعة .

## ٢- التصديق بـ (هل) :

اما (هل) ، فتكون استفهاما عن حقيقة الخبر وجوابها ( نعم ) او ( لا ) مثل قولك : ( هل قام زيد ؟ ) و ( هل يقوم زيد ؟ ) و ( هل زيد قائم ؟ ) وما اشبه ذلك (الرماني ، د.ت : ١٠٢) . وهذا الجنس من الاستفهام يختلف في تاديته اللغات ، اذ تشير اليه بنعمة خاصة بالاستفهام على العموم ، او بالاستفهام عن الجملة على الخصوص ، بخلاف الاخبار (عبدالنواب ، ١٩٨٢م : ١٦٥) .

التصديق هو سؤال عن النسبة و (هل) لم توضع الا لطلب التصديق الايجابي دون التصور ودون التصديق السلبي (ابن هشام ، ١٩٧٩م : ٤٥٦) . لذلك فهي لا تدخل الا على جملة اتخذت الكلمات فيها مواضعها المألوفة التي تقتضيها المعاني النحوية للكلمات في الجملتين الفعلية والاسمية ، وتقديم أي ركن على الاخر يعني توكيده والتوكيد لا يتم الا بعد الانتهاء من النسبة في الفكر والفراغ منها ، اذ ان التغيير في الموقع يشعر بتحقيق النسبة ، ولما كانت (هل) مختصة بالاستفهام عن النسبة لم يصلح . اذن ان يستفهم بها عن نسبة متحققة ، ويشير نظم الجملة الى الفراغ منها . ولذلك ايضا لا يستفهم بـ (هل) عن الجملة المؤكدة . أي : الجملة التي اكد فيها تحقق النسبة بالاداتين (ان) و (انما) (البياتي ، ٢٠٠٣م ، ٣٢٦) ، وانها لا تدخل على اسم بعده فعل اختيارا ، اذ يقول سيويوه : "... فان قلت : (هل زيدا رايت ؟) و(هل زيد ذهب ؟) قبح ، ولم يجوز الا في الشعر ، لانه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الاصل ، فان اضطر شاعر فقدم الاسم نصب كما كنت فاعلا ذلك بـ (قد) ، ونحوها..." (سيويوه ، ١٩٨٣م : ٩٩/١) لكن يقال : (هل محمد حاضر ؟) او (هل حضر محمد ؟) ، " لان (هل) في ذاتها يصح ان تدخل على اسم ليس بعده فعل ، وعلى فعل بعده اسم ، أي : يجوز ابدال الجملة الفعلية بجملة اسمية ليس خبرها فعلا " (الازهري ، د.ت : ٢٧) وهذا ما قال به النحويون المتقدمون منهم والمتأخرون ، كالمبرد ، ورضي الدين الاسترأبادي (الاسترأبادي

، (١٩٩٨م : ٤ / ٤٨٠ ) ، والمرادي (المرادي ، ١٩٧٦ م : ٣٤٠ ) ، وابن هشام الانصاري (ابن هشام ، ١٩٧٩ م : ٤٥٨ ) وغيرهم . وتتميز (هل) من بين ادوات الاستفهام باقتران (من) الزائدة باحد اركان جملتها .

#### ثانيا : التصديق السلبي :

يسمى التصديق سلبيًا وذلك اذا دخلت همزة الاستفهام الحقيقي على الجملة المنفية . وغالبا ما تخرج الهمزة عند الاستفهام الصريح عن النفي المحض الى معنى الانكار ، او التعجب او يراد بها التقرير ( ابن عقيل ، ١٩٦٤ م : ٤٠٩ / ١ ) . و حروف النفي التي وردت مع همزة الاستفهام هي : (لا) النافية للجنس و (لم) و (لما) و (ليس) و (لن) و (ما) .

#### التصديق عند البلاغيين :

١-التصديق بـ(الهمزة) : ان المصطلحات البلاغية لم تحدد وتستقر الا عند السكاكي ومن هنا نستطيع ان نقول ان الشيخ عبد القاهر الجرجاني انطلق في حديثه عن همزة الاستفهام اذا اريد بها النسبة وكان الشك في صحة نسبة المسند الى المسند اليه لنعلم صحة هذه النسبة من باب (التقديم والتاخير) بقوله : " اذا قلت : (افعلت؟) فبدات بالفعل كان الشك في الفعل نفسه وكان غرضك من استفهامك ان تعلم وجوده " (الجرجاني ، ١٩٩٢ م : ١١١) . بيدوا لنا مما تقدم ان عبد القاهر الجرجاني لم يقسم العلم على تصور وتصديق وانما عرض امثله عديدة لصياغات متباينة في الاستفهام بالهمزة مبينا ما بينها من اسرار بلاغية ، أي : كان اهتمامه في بحث التقديم والتاخير في الاستفهام منصبا على بيان ان ما يلي الف الاستفهام يكون هو المراد بمعناها . وهذا ما سار عليه البلاغيون من بعده .

إنَّ السكاكي جعل من امثله الاستفهام عن التصديق قولك : (ازيد منطلق؟) ولو كان المسؤول عنه هو (زيد) ، لكان ذلك طلبا للتصوير ، لا للتصديق . ثم يرى ان التصديق ليس له لفظ واحد يلي الهمزة ، بل معناه دائر بين المبتدا والخبر فلا يمكن ان يلي لفظ الهمزة الا ان يقال المعتبر فيه هو الفعل .

ويبدو ان ما قال به الشيخ عبد القاهر الجرجاني والبلاغيون من بعده من ان المستفهم عنه بالهمزة هو ما يليها هو عين الصواب ولا يؤخذ عليه ماخذ ، لان همزة

الاستفهام تدل على التصديق اذا اريد بها النسبة أي للاستفهام عن مضمون الجملة التي تليها .

ويرى سعد الدين التفتازاني ان المستفهم عنه بالهمزة هو ما يليها اذ يقول : " والمسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في (اضربت زيدا؟) اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على (زيد) و اردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق ، ويحتمل ان يكون لطلب تصور المسند بان تعلم انه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد، لكن لا تعرف انه ضرب او إكرام" (التفتازاني ، ٢٠٠١ م : ٤١٠ ) .

المفهوم من كلام التفتازاني انه اذا كان الشك في نفس الفعل نحو : (اضربت زيدا؟) و اردنا بالاستفهام ان نعلم وجوده فيكون لطلب التصديق ويحتمل ان يكون لطلب تصور المسند اضرب هو ام اكرام ؟ أي التصديق حاصل بثبوت احدهما .

## ٢- التصديق بـ(هل) :

يقول السكاكي : " و (هل) لا تطلب به الا التصديق ، كقولك : ( هل حصل الانطلاق ؟ ) ، (وهل زيد منطلق ؟ ) ولاختصاصه بالتصديق امتنع ان يقال : ( هل عندك عمرو ام بشر ؟ ) باتصال (ام) دون ( ام عندك بشر ) بانقطاعها وقبح ( هل رجل عرف ؟ ) ، و (هل زيدا عرفت ؟ ) دون ( هل زيدا عرفته ؟ ) ولم يقبح ( ارجل عرف ؟ ) ، و ( ازيدا عرفت ؟ ) ، لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيبينه وبين (هل) تدافع" ( السكاكي ، ١٩٨١م . : ٥٣١) . وقد علل الخطيب القزويني عدم قبح : ( هل زيدا ضربته ؟ ) بقوله : لجواز تقدير المحذوف المفسر مقدما . يبدو لنا مما تقدم ان البلاغيين قد قالوا كما قال سيويوه شيخ النحاة بقبح : (هل زيدا ضربت ؟ ) غير انهم لم يحصروه كما حصره سيويوه على الضرورة الشعرية ، وانهم يجوزون : ( هل زيدا ضربته ؟ ) لجواز تقدير الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور أي : ( هل ضربت زيدا ضربته ؟ ) ، وذلك لان القبح في (هل زيدا ضربت ؟ ) اذ ان هذا التركيب الذي تقدم فيه المعمول المنصوب على عامله الفعل يقتضي غالبا التخصيص ، والتخصيص يفيد العلم بالنسبة ، وان (هل) لا تكون الا لطلب التصديق الذي هو ادراك النسبة ،

فلا يناسبها طلب التصور الذي هو ادراك المفرد . واذا كان التركيب مما يقتضي غالبا ان النسبة معلومة كانت (هل) عندئذ لطلب حصول الحاصل وهو عبث .  
والملاحظ ايضا ان النحويين قالوا: بقبح تقديم الاسم على الفعل بعد اداة الاستفهام حتى مع اشتغال الفعل عن نصب الاسم السابق عليه بنصب الضمير العائد عليه . ومنعوا هذه الحالة الا في ضرورة الشعر ، وبوصف همزة الاستفهام اعم استثنت عندهم من ذلك الامر .

وخلاصة القول : ان المتأمل في امثلة التصديق كافة يجد ان السائل في كل منها لا يتردد في معرفة مفردة من المفردات ، ولكنه متردد في معرفة النسبة ، فلا يدري امثبته هي ام منفية ؟ فهو يسأل عنها ، ولذلك يجاب بـ (نعم) ان اريد الاثبات وبـ(لا) ان اريد النفي - في التصديق الايجابي - ويجاب بـ(بلى) في اثبات الجملة المنفية أي في التصديق السلبي . كما انه لم يجد للمسؤول عنه وهو ( النسبة ) معادلا ، لان الهمزة المعادلة لـ (أم) موضوعة في الاصل للاستفهام عن احد متعادلين في عدم علم التعيين . فهذا هو التصديق عند النحويين والبلاغيين .

**معاني (أم) وموضعها فـ(أم) في العربية مواضع تسمى بها وهي :**

**أولاً: (المتصلة) :**

تكون عطفًا بعد همزة الاستفهام ، وتكون معادلة لها وهي معها بمعنى ( ايهما ) او ( ايهم ) ، فالاستفهام بهما يكون استفهاما عن المفرد وطلبًا لتعيينه ، مثل ( اقام زيد ام عمرو؟ ) . وسميت ( ام ) ها هنا متصلة لوقوعها بين شيئين مرتبطين ارتباطًا كلاميًا لا يستغنى باحدهما عن الاخر ، وسميت : (معادلة) لانها لا تعادل من حروف الاستفهام الا الالف خاصة ، وهذا ما ذهب اليه اكثر النحويين (سيبويه ، ١٩٨٣م : ١٦٩/٣) .

**ثانياً : (المنقطعة) :**

تكون (أم) منقطعة مما قبلها خبرا كان او استفهاما ، وما بعدها قائم بنفسه غير متعلق بما قبله ، وذلك قولك فيما كان خبرا : (ان هذا لزيد ام عمرو يا فتى ) . وذلك انك نظرت الى شخص ، فتوهمته زيدا ، فقلت على ما سبق اليك ، ثم ادركك الظن انه عمرو ، فانصرفت عن الاول ، فقلت : ام عمرو مستفهما . فأنما هو اضراب عن الاول



على معنى (بل) . أي : للرجوع عن الاول . و خلاصة الكلام في (ام) المنقطعة : ان ما قبلها يكون استفهاما وغيره ، وان ما بعدها لا يكون الا جملة ، وانها تقدر وحدها ب(بل) والهمزة ، وانها تحتاج للجواب ، فلذلك تجاب ب(نعم) او : (لا) ، وانها غير عاطفة ، وممن نص على هذا ابن عصفور، وفيه خلاف (السيوطي ، ٢٠١ م : ٦٠/٤).

#### (أم) المحتملة للاتصال والانقطاع :

تأتي (أم) محتملة للاتصال وللانقطاع ، وذلك فأن كان الشك في الجملتين ولم يشتركا في احد الجزئين وجب ذكرهما جميعا كل واحدة منهما في الموضع الذي كان موضع المفرد ، مثل : (اقام زيد ام قعد عمرو؟) ولذلك لا تميز هذه عن المنقطعة الا بالقصد لاحتمال الامرين جميعا (ابن الحاجب ، ١٩٨٣ م : ٢ / ٢٠٨). واذا لم يكن ما بعد (ام) نقيض ما قبلها ، مثل : (ازيد قام ام عمرو؟) فتحتملها أي : ان كان السؤال عن تعيين القائم مع تيقن قيام احدهما فمتصلة ، وان عرض للمستفهم ظن بان القائم عمرو بعد ظنه زيدا فأستفهم عن الثاني ضاربا عن الاول ، فمنقطعة كما نص على ذلك سيويوه فيكون التقدير (ام قام عمرو؟) (سيويوه ، ١٩٨٣ م : ٣ / ١٧٢). وليس هناك من خلاف بين البلاغيين والنحويين بالحالات التي حددها النحويون في كون (أم) محتملة للاتصال وللانقطاع .

#### الخاتمة و النتائج

لاشك في ان موضوع التصور والتصديق في العربية من الموضوعات الصعبة المطولة الا ان البلاغيين ، والنحويين قد فرقوا بين الاستفهام عن المفرد ، والاستفهام عن النسبة بالتسمية ايضا ، فهم يسمون الاستفهام عن إدراك المفرد ومعرفته تصورا ، ويسمون الاستفهام عن ادراك النسبة ومعرفتها تصديقا . يكون الاستفهام عن (التصور) عند التردد في تبين احد شيئين ، فبالاستفهام يعلم انه احاط العلم باحدهما لا بعينه ، مسندين ، او مسندا اليهما ، او من متعلقات الاسناد . والاستفهام عن (التصديق) يكون عن نسبة تردد الذهن بين ثبوتها، وانتفائها. والضابط في التفريق بين الاستفهام الذي يطلب به (التصور)، والاستفهام الذي يطلب به (التصديق) هو :

الاستفهام التصوري : ما صلح ان يؤتى بعده ب(ام) المتصلة المعادلة العاطفة لا المنقطعة. والاستفهام التصديقي : حقه ان يؤتى بعده ب(ام) المنقطعة لا المتصلة. ولا يكون

الاستفهام لطلب التصور الا بعد حصول التصديق باصل النسبة ، أي : لا يستفهم بـ ( ام ) المتصلة حتى يحصل عند السائل العلم بما يسأل عنه بـ ( او ) يقول المستفهم : ( ازيد عندك او عمرو ؟ ) فيقول المسؤول : ( نعم ) وفي جوابه هذا علم كون احدهما بغير تعيين عنده ، لان المعنى : احدهما عندك ؟ فان اراد السائل ان يعين له المسؤول ما علمه بسؤاله بـ ( او ) ويخصه له ، سأله بـ ( ام ) فالسؤال بـ ( او ) لا يمكن ان يكون بعد السؤال بـ ( ام ) ، لانك في ( ام ) عالم بوجود احدهما عنده ، فيكيف تسال عما تعلم ؟

ان العلم بحصول النسبة ، او وقوعها بين المسند ، والمسند اليه يكون مدخلا اساسيا للسؤال عن احد شيئين ، وتحديد المختص منهما بالامر الذي يعرفه المستفهم ويسال عن صاحبه ليعين له المسؤول احد الامرين تعيينا قاطعا ، أي : يعين له ما كان قد علمه مبهما . اما في التصديق ، فيكون الاستفهام عن مضمون الجملة أي عن الاسناد الذي فيها ولذلك لا يكون جوابها الا باحد احرف الجواب .

فضلا عما تقدم نستنتج امورا اخري قد اسفر عنها هذا البحث ، هي :

١- استقرار مصطلحي التصور والتصديق في القرن السادس الهجري على يد السكاكي بعد فصل العلوم والفنون عن بعضها ، وسيطرة النزعة الجدلية على (مفتاح العلوم) ، وغلبة النظرة العقلية ، والمنطقية عليه .

٢- ان كل تصور مسبق بالتصديق .

٣- ان سيويه وضع اصول التقديم في الاستفهام بالهمزة ، لكن عبد القاهر الجرجاني زاد عليها تحليلات للشواهد والامثلة وخالف سيويه في حكم المسؤول عنه بعد الهمزة .

٤- ان الاستفهام له صدر الكلام . لا يجوز تقديم شيء مما في حيزه عليه ، لانه اذا تقدم عليه شيء من الجملة فقد الدلالة على معنى الاستفهام .

٥- لا يعمل في اسماء الاستفهام مما قبلها الا حرف الجر او المضاف ، لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع ، فالجار والمجرور بمنزلة كلمة واحدة مستحقة للتقديم وكذلك المضاف والمضاف اليه كالكلمة الواحدة .

٦- (نعم) أم حروف الايجاب ، والتصديق ، اذ تدخل على الخبر ، والاستفهام ، والاثبات ، والنفي فتفيد تصديق ما قبلها اثباتا كان ، او نفيا في الخبر ، والاستفهام ،

- لكنها عند المبرد لكل كلام لا نفي فيه . اما (بلى) فلا تاتي الا بعد نفي ، واستعمالها لتصديق الايجاب قليل لا يحتج به ، لان القياس استعمال (نعم) ، واما (لا) فلا تاتي الا بعد ايجاب ، أي : لنفي الاثبات ، لا لنفي النفي.
- ٧- ان (ام) المتصلة المعادلة تكون عطفًا بعد الهمزة التي يطلب بها التصور، او التسوية ولا تقع الا بين شيئين مرتبطين ارتباطًا كلاميًا .... وكل ما جاء من (ام) بعد الخبر، وبعد الاستفهام غير الهمزة فهي منقطعة ، وكذلك اذا كانت (ام) نقيض ما قبلها. وتقدر (ام) المنقطعة عند البصريين بـ(بل) التي للاضراب مع الهمزة ، اما الكوفيون ، فيجيزون تقدير (ام) المنقطعة بـ(بل) وحدها ، ويرى عدد قليل من البصريين هذا الراي ايضا. اذا وليت (ام) والهمزة جملتان فعليتان متساويتا النظم مشتركتان في الفعل ، او اسميتان مشتركتان في جزء من اجزاء الاسناد، فالاولى ان تكون (ام) فيهما منقطعة، لانه اذا قصد الاتصال يمكن الاكتفاء بالمفرد . فالعدول الى الجملتين مع القدرة على المفردين دليل الانقطاع. واما في الفعلتين المشتركتين في فاعل واحد فلا يصح الاكتفاء بمفردين منهما، لان لكل فعل فاعلا ، وتاتي (ام) محتلمة للاتصال وللانقطاع ، وذلك اذا كان الشك في الجملتين ولم يشتركا في الجزئين ، واذا لم يكن ما بعد (ام) نقيض ما قلها فتحتملها .
- ٨- لا تزداد (من) بعد الاستفهام الا اذا كانت اداة الاستفهام (هل).
- ٩- يكثر التصديق في الجمل الفعلية ، ويقال في الجمل الاسمية ، لان النفي والاثبات انما يتوجهان الى المعاني والاحداث التي هي مدلولات الافعال لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء .
- ١٠- ان الحديث عن الهمزة و (هل) عند النحويين والبلاغيين كان اكثر تفصيلا من الحديث عن بقية ادوات الاستفهام . فسيويه فرق اولا بين ادوات الاستفهام جميعا وبين الهمزة ، فادوات الاستفهام يقبح دخولها على الاسم اذا كان بعده فعل الا في ضرورة الشعر ، لكن الهمزة يصح فيها ذلك من غير قبح .
- ١١- جواز تقديم الاسم على الفعل بعد همزة الاستفهام ، مثل : ( اعبد الله ضربته ؟ ) بلا قبح او ضرورة . ويختار فيه النصب على الرفع وهو مذهب الجمهور. ورفع بالابتداء حسن جيد لا قبح فيه عند سيبويه ، لان الاستفهام يقع بعده المبتدأ والخبر

. اما (هل) فلا يقع بعدها اسم بعده فعل في الاختبار واجاز ذلك الكسائي جوازا حسنا . فعلى مذهبه يجوز الرفع على الابتداء ، والنصب على الاشتغال .  
١٢- الانكار ضربان : انكار ابطالي ، وانكار حقيقي وهذان الانكاران مختصان بالهمزة فان كان الانكار انكار وقوع الشيء فهذا هو معنى النفي وهو الذي تنفرد به (هل) عن الهمزة .

#### Abstract

This research included the achievement of the meaning and definition of Imagination and Ratification in Logic, Syntax and Rhetoric. Imagination and Ratification are two Logic terms. The former refers to the presence of a thing without any judgment and the latter means the presence of the thing with judgment. There is no specific term in syntax and rhetoric in this field since these two are related to knowledge branches and there is no place in syntax and rhetoric for knowledge and its branches. So if Syntax or Rhetoric scholars apply them, they wholly convey their logic meaning.

And the research ended by these following results:

- 1.The application of the two terms Syntax and Ratification in the sixth Hijri century by Sakaki after the separation of sciences and arts of each other, and generality of the Dialectical Tendency on the Miftah AL Oloum, and the dominance of mental and logical outlook on it.
2. Any Ratification is followed by an Imagination.
3. (Naam) is the basic letters of acceptance and Ratification, as it used with Declarative and Interrogative sentences, Positive and Negative sentences, so it means ratification of what is before it, whether it is Positive and Negative sentences in Declarative or Interrogative sentence, but according to AL Mobarred, (Naam) is used for each Positive statement but (Bala) for Negative sentences .
4. Ratification frequently occurred in Verb phrases, while is less in Noun phrases, because the Negativity and Positivity is related to the meanings and events, which are the concepts of the verbs and not the nouns.

Key Words: Imagination, Ratification, Logic, Syntax, Rhetoric

#### قائمة المصادر والمراجع

وخير ما ابتدء به القرآن الكريم

- الاتقان في علوم القرآن / جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي الشافعي (ت ٩١١هـ)  
/ ضبطه و صححه و خرج اياته محمد سالم هاشم / منشورات ذوي القربى، ط ١، ١٤٢٢ هـ.
- ٣- اثر النحاة في البحث البلاغي / الدكتور عبد القادر حسين / دار نهضة مصر ، الفجالة - القاهرة (د. ت).
- ٤- اساس البلاغة / جار الله ابو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، دار احياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٥- الأشباه والنظائر في النحو / جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)  
/ وضع حواشيه غريد الشبح / منشورات دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ / ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٦- الاصول : دراسة ايستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب / الدكتور تمام حسان / نشر مشترك : الهيئة المصرية العامة - للكتاب ، مصر ودار الشؤون الثقافية العامة - العراق - بغداد ، ١٩٨٨ م.
- ٧- الانباء بما في كتاب القرآن من اضواء / محمد جعفر الشيخ ابراهيم الكرباسي ، منشورات الوفاق - النجف الاشرف ، مطبعة الاداب ، ١٩٨٧ م.
- ٨- الايضاح في شرح المفصل / ابو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦هـ) / تحقيق وتقديم الدكتور موسى بناي العليي / الناشر : احياء التراث الاسلامي ، مطبعة العاني - بغداد ، ١٩٨٣ م.
- ٩- الايضاح في علوم البلاغة / الخطيب القزويني (ت ٧٣٩ هـ) / حققه ، وعلق عليه ، وفهرسة الدكتور عبد الحميد هنداوي / مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط ٢ / ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ١٠- البرهان / الشيخ اسماعيل بن مصطفى المعروف بشيخ زادة الكلبنوي (ت ٦٠٢ هـ) / مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر.
- ١١- البرهان في وجوه البيان / ابو الحسين اسحاق بن ابراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب (ت في حدود سنة ٣٣٧ هـ) تحقيق الدكتور احمد مطلوب ، والدكتورة خديجة الحديثي ، مطبعة العاني - بغداد ، ط ١ / ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م.
- ١٢- التعريفات / السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) ، دار احياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

- ١٣- التعليقات / ابن سينا (ت ٤٢٩ هـ) / تحقيق الدكتور حسن مجيد العبيدي / المراجعة العلمية : الدكتور عبد الأمير الأعسم - بيت الحكمة ، العراق - بغداد ، ط١ / ٢٠٠٢م
- ١٤- التلخيص في علوم البلاغة / جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب (ت ٧٣٩ هـ) / ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي ، منشورات : دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ط٢ ، ١٩٣٢م.
- ١٥- الجنى الداني في حروف المعاني / حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ) / تحقيق الدكتور طه محسن - مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.
- ١٦- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع / احمد الهاشمي - مطبعة السعادة بمصر ، ط١٢ ، ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠م.
- ١٧- حاشية حسن العطار على شرح الازهرية في علم النحو / الشيخ خالد الازهري (ت ٩٥٠ هـ) ، مع بعض تقارير للشيخ محمد الانبائي - المطبعة الميمنية بمصر . (د. ت) .
- ١٨- حاشية محمد الدسوقي (ت ١٢٣٠ هـ) / شروح التلخيص / مؤسسة دار البيان العربي ، ودار الهادي ، بيروت - لبنان ، ط٤ / ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.
- ١٩- دلائل الاعجاز / عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) / قرأه وعلق عليه ابو فهر محمود محمد شاكر / الناشر : مطبعة المدني بالقاهرة ، دار المدني بجدة ، ط٢ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.
- ٢٠- شرح ابن عقيل / بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري (ت ٧٦٩ هـ) على الفية ابي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، ط١٤ / ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤م.
- ٢١- شرح التسهيل ( تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ) / جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الاندلسي (ت ٦٧٢ هـ) / تحقيق محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٢٢- شرح كافية ابن الحاجب / رضي الدين محمد بن الحسن الاسترآبازي (ت ٦٨٦ هـ) قدم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور اميل بديع يعقوب / دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط١ / ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
- ٢٣- شرح المختصر على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني في المعاني والبيان والبديع ، سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢ هـ) / رتب طبعه وعلق حواشيه وزاد في شواهد عبد المتعال الصعيدي / منشورات : دار الحكمة ، قم - ايران . (د. ت) .

- ٢٤- الطراز المتضمن لاسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز / يحيى بن حمزة بن علي بن ابراهيم العلوي اليميني ( ت ٧٤٩ هـ ) / اشرفت على مراجعته وضبطه وتدقيقه جماعة من العلماء باشراف الناشر ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ( د.ت ) .
- ٢٥- قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم / الدكتورة سناء حميد البياتي / دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، ط١ / ٢٠٠٣ م .
- ٢٦- كتاب سيبويه / ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ( ت ١٨٠ هـ ) / تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر ، ج ١ ، ط ٣ / ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م . والهيئة المصرية العامة للكتاب ج ٢ ، ط ٢ / ١٩٧٩ م . ومكتبة الخانجي بالقاهرة ، ج ٣ ( د.ت ) . ومكتبة الخانجي بالقاهرة ، دار الرفاعي بالرياض ، دار الجميل للطباعة ، جمهورية مصر العربية ج ٤ ، ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م . ومكتبة الخانجي بالقاهرة ، دار الرفاعي بالرياض ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر ، ج ٥ ، ط ٢ / ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٢٧- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التاويل / ابو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ( ٥٣٨ هـ ) ، دار الفكر ، بيروت . ( د.ت ) .
- ٢٨- كشف المشكل في النحو / علي بن سليمان الحيدرة اليميني ( ت ٥٩٩ هـ ) / تحقيق الدكتور هادي عطية مطر ، مطبعة الارشاد - بغداد ، ط ١ / ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٢٩- لسان العرب / ابن منظور ( ت ٧١١ هـ ) ، طبعة مصححة اعتنى بتصحيحها امين محمد عبد الوهاب ، ومحمد الصادق العبيدي ، دار احياء التراث العربي ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت - لبنان ، ط ٣ ، ( د.ت ) .
- ٣٠- اللمع في العربية / ابو الفتح عثمان بن جني ( ت ٣٩٢ هـ ) / تحقيق حامد المؤمن ، مطبعة العاني - بغداد . ( د.ت ) .
- ٣١- المثل السائر في ادب الكاتب والشاعر / ضياء الدين بن الاثير ( ت ٦٣٧ هـ ) حققه وعلق عليه الشيخ كامل محمد محمد عويضة ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ / ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- ٣٢- المطول : شرح تلخيص مفتاح العلوم / سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ( ت ٧٩٢ هـ ) / تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي / دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ / ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

- ٣٣- معاني الحروف / ابو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي ( ت ٣٨٤ هـ ) / حقيقه وخرج شواهد ، وعلق عليه ، وقدم له وترجم للرماني ، وارخ لعصره الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي / دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة . ( د.ت ) .
- ٣٤- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها / الدكتور احمد مطلوب ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٣٥- المعجم الوسيط / قام باخراجه : ابراهيم مصطفى ، واحمد حسن الزيات ، وحامد عبد القادر ، ومحمد علي النجار ، دار الدعوة - القاهرة ، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .
- ٣٦- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب / جمال الدين بن هشام الانصاري ( ت ٧٦١ هـ ) / حقيقه وعلق عليه الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، راجعه سعيد الافغاني / دار الفكر ، بيروت ، ط ٥ / ١٩٧٩ م .
- ٣٧- مفتاح العلوم / ابو يعقوب يوسف بن ابي بكر بن محمد بن علي السكاكي ( ت ٦٢٦ هـ ) ، تحقيق اكرم عثمان يوسف / مطبعة دار الرسالة ، ط ١ / ١٤٠٠ هـ - ١٩٨١ م .
- ٣٨- الملل والنحل / ابو الفتح محمد عبد الكريم بن ابي بكر احمد الشهرستاني ( ت ٥٤٨ هـ ) ، قدم له صدقي جميل العطار ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ، ط ١ / ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .
- ٣٩- المنطق / محمد رضا المظفر ، منشورات الفيروزآبادي : قم ، مطبعة امير ، ط ١ / ١٣٢١ هـ -
- ٤٠- المنطق عند الغزالي / الدكتور بكري محمد خليل / الناشر : بيت الحكمة ، بغداد ، العراق ، ط ١ / ٢٠٠١ م .
- ٤١- النحو الوافي / عباس حسن / دار المعارف بمصر ، ط ٥ / ١٩٧٥ م .